

مصر تدفع فورة الاستهلاك الرمضاني لإنعاش الاقتصاد

2100 معرض لبيع السلع الأساسية بتخفيضات 25 في المئة



تخفيضات مناسبة

المالية تحقق أرباحا جيدة، على الرغم من التخفيضات الكبيرة. وتضفي المعارض الموسمية التي تنظمها أجهزة الدولة حالة من الثقة على المنتجات التي يتم طرحها بالمعارض، فضلا عن الترويج القوي من جانب الدولة، والذي يحفز الأفراد على الشراء، ما يوفر على الشركات تكاليف عمليات الترويج للمنتجات، وشراء الشركات رضاء سياسيا لمشاركتها بشكل قوي وفق العروض الترويجية. وتؤكد المشاركة سيارينو "رابح - راجح" للحكومة ورجال الأعمال، وتصب جميعها في صالح المستهلك وتعزز معدلات التشغيل ونمو الاقتصاد.

لكن هذا التوجه وحده لا يكفي لتشغيل مفاصل الاقتصاد بشكل كفاء، فلا بد أن يكون النمو الحقيقي للاقتصاد ينبع من العملية المركبة للتشغيل والإنتاج وليس من تصاعد الطلب الاستهلاكي.

وتتوابع هذه الخطوات مع خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري من 2.8 في المئة إلى 2.5 في المئة العام الحالي، فيما رفع هذه التوقعات إلى 5.7 في المئة بدلا من 5.5 في المئة العام المقبل.

وخفض توقعاته لعجز الحساب الجاري إلى 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.2 في المئة، على أن يظل العجز عند 4 في المئة خلال عام 2022 وهو أعلى من توقعاته السابقة عند 2.5 في المئة. وتبنت توقعاته لمتوسط معدل التضخم السنوي العام الحالي عند 4.8 في المئة وهي نفس التوقعات في تقرير مراجعة أداء الاقتصاد التي أصدرها يناير الماضي، وعلى صعيد معدلات البطالة رفع توقعاته لتصل إلى 9.8 في المئة العام الحالي مقابل 8.3 في المئة العام الماضي، وعلى أن تتراجع إلى 9.4 في المئة العام المقبل.

رمضان "تعزز التنافسية بين الشركات، ما يدفعها لتقديم خصومات وعروض ترويجية تصب جميعها في صالح المستهلكين، ومن ثم زيادة المبيعات وتنشيط الأسواق. وأوضح "العرب" أن نشاط المعارض الموسمية كان له دور مهم في إنقاذ السوق من حالة الركود الفترة الماضية بعد أن دعائي نتيجة التباطؤ جراء وباء كورونا. ويعزز هذا المسار منح المستهلكين استراحة لالتقاط الأنفاس بدلا من ترك السوق مفتوحة للمحتكرين وبالتالي كسر حلقات الاحتكار تباعا.



إبراهيم العربي
تخفيضات تشمل
40 سلعة والأسلحة
التجارية تنضم للمبادرة

وأشار رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية إلى أن المعارض وأخوتها تفتح أفقا للشركات وتزيد القدرات التسويقية وتساعد منظومة الإنتاج بشكل اقتصادي، نتيجة سرعة دوران السوق. وذكر "العرب" أن هذه الخطوة تضفي إلى رصيد الحكومة، نتيجة حالة الرضاء الشعبي، وتظهر قدرتها على كسر حلقات احتكار الأسواق، وتسهم عمليا في تصريف المخزون الراكد بالمصانع نتيجة تباطؤ الأسواق. ولا تحقق المصانع خسائر نتيجة هذه التخفيضات، بل تزيد ولاء المستهلكين تجاه المنتجات وتخلصها من تكاليف التخزين، وبالتالي فإن مراكزها

حاجز 2.5 مليار دولار، وفق متوسط إنفاق الفرد الواحد على الطعام نحو 25 دولارا شهريا مضمونا في عدد السكان البالغ 101 مليون نسمة. وقال إبراهيم العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية لـ"العرب"، إن معارض "أهلا رمضان" تتوابع معها تخفيضات بالسلاسل التجارية الكبرى، وفق مبادرة "معا من أجل مصلحة المستهلك"، وتستمر في خفض هامش الربح على مجموعة من السلع الأساسية.

وأوضح أن المبادرة تضم تخفيضات على حوالي 40 سلعة تضمن في مجموعها تلبية جميع الاحتياجات الأساسية والتكميلية لضمان أسعار عادلة تناسب المستهلكين. وتسهم هذه المبادرات في كسر الاحتكار نسبيا في الأسواق، والذي أفضى إلى ترهل منظومة التجارة الداخلية في مصر وغياب آليات التسعير العادلة للمنتجات، وابتدت منظومة التسعير تسير لصالح المحتكرين. ودفع هذا الاتجاه الحكومة للتجارة الداخلية التي تسبب في عدد من دول الخليج، وتتجاوز إيراداتها السنوية نحو 5 مليارات دولار.

وتعمل "أجيليتي" في 100 دولة، وتعد السادسة عالميا في مجال الخدمات اللوجستية، وقامت بتطوير منظومة التجارة الداخلية في عدد من دول الخليج، وتتجاوز إيراداتها السنوية نحو 5 مليارات دولار. وتوسع القاهرة لإنشاء 60 منطقة لوجستية بحلول عام 2030 لإصلاح نظام التجارة الداخلية الذي تسبب في انفلات زمام الأسعار وتكبّد الأفراد تكلفة عشوائية حركة تداول السلع والمنتجات. وأكد حاتم النجيب عضو الغرفة التجارية للقاهرة أن معارض "أهلا

دفعت مصر بفورتها الاستهلاكية لتتنشط حركة الأسواق وتعزز اقتصادها عبر افتتاح منافذ تسويقية في جميع المحافظات بمناسبة قرب شهر رمضان، وفق تخفيضات تشجع المستهلكين على الشراء، بما يضمن حفز سلاسل الإمداد والتشغيل.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - دشنت وزارة التموين والتجارة الداخلية بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية سلسلة من المعارض تحمل شعار "أهلا رمضان" لبيع السلع الأساسية للمواطنين بتخفيضات في الأسعار تصل لنحو 25 في المئة.

ووجه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بزيادة منافذ المعارض التي تحمل هذا الشعار إلى 2100 معرض على مستوى البلاد، لتوسيع نطاق استفادة مختلف الطبقات من التخفيضات الكبيرة.

وخلال جولة لـ"العرب" بأحد معارض "أهلا رمضان" في نطاق محافظة القاهرة قالت إلهام محمود موظفة بإحدى الشركات الخاصة "قمت بشراء مستلزمات شهر رمضان من ياميش، وبعض السلع الأساسية من زيت وسكر بأسعار مخفضة".

وأضافت، وهي سيدة في العقد الثالث ولديها ثلاثة أطفال، "أتمنى أن تستمر هذه المعارض طوال العام، للإقبال كبير جدا على الشراء، ما يحقق فائدة مشتركة، أرباح كبيرة للشركات واستفادة أصحاب الدخل المحدود من التخفيضات".

ومعروف عن السلع الغذائية سريعة دوران رأس المال العامل، الأمر الذي يعزز من ربحية مصانع الغذاء والحلقات التجارية الوسيطة بشكل كبير كلما زادت حركة تداول السلع في الأسواق، ويتحقق ذلك عمليا عندما تتداول المنتجات بمستويات سعرية تناسب دخول الأفراد.

وتكمن مراهنة الحكومة على تنشيط اقتصادها عبر زيادة معدلات الاستهلاك في فورتها السكانية المتصاعدة، فيما يتجاوز عدد السكان المقيمين في الداخل حاجز 101 مليون نسمة.

وتشير أبحاث الدخل والإنفاق التي يعدها جهاز الإحصاء إلى أن المصريين ينفقون 37.6 في المئة من إجمالي مداخيلهم على الطعام والشراب. وتكشف مؤشرات شعبية البقالة بغرفة تجارة القاهرة أن المصريين ينفقون نحو 80 في المئة من إجمالي دخلهم على الغذاء خلال شهر رمضان. وتقتضي هذه المؤشرات إلى فورة في الطلب على الغذاء في رمضان تتجاوز

تونس تستعد لمفاوضات شاقة مع صندوق النقد

تأخر الإصلاحات يدهور التصنيف السيادي ويفقد ثقة المانحين

تترقب تونس الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للإفراج عن شريحة جديدة من القروض، في ظل توقعات الخبراء أن تكون هذه الخطوة شاقة نظرا لعدم تطبيق الإصلاحات وغياب التوافق السياسي مما يندّر بمزيد تدهور التصنيف الائتماني عند مستويات خطيرة مما سيؤدي إلى التخلف عن سداد ديون مستحقة.

تونس - تستعد تونس اعتبارا من منتصف أبريل الجاري للدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد، في وقت يتوقع خبراء محللون أن تكون المفاوضات صعبة وغير مضمونة النتائج.

وفي أبريل 2016 وافق مجلس الصندوق على إقرار شروط نحو 2.8 مليار دولار لمدة 4 سنوات، لكنها لم تلق إقبالا من قبل البرلمان، بسبب عجز الحكومة عن تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية مقابل حصولها على القرض.

وبالنسبة إلى الدول النامية، عادة ما يفرض الصندوق شروطا ضمن "إصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية" لقاء إفراجه عن قروض تطلبها تلك الدول، ويريد صرف شرائح القرض، بناء على ما يتحقق فعلا من إصلاحات.

ويقول الاستشاري في الاستثمار والمتحدث باسم حزب "قلب تونس" محمد الصادق جبنون إن "هناك صعوبة مرتقبة في التفاوض مع صندوق النقد الدولي الذي يطلب التزاما صارما وديقا من جميع الأطراف".



محسن حسن
التفهد بالافلاس
حقيقي لأن التصنيف
السيادي سيتراجع

وفسّر جبنون، في تصريحات صحافية، أن "التفاوض اليوم ليس فقط مع الحكومة التونسية، بل أيضا مع المنظمات الوطنية (اتحاد الشغل ومنظمة الاعراف واتحاد الفلاحين) وأيضا مع رئاسة الجمهورية".

وأشار إلى أن "صندوق النقد يطلب توفير المناخ السياسي لتحسين الوضع الاقتصادي، كما يطلب التسريع في عملية التخليق ضد كورونا الذي أصبح عصارا اقتصاديا إلى جانب العنصر الصحي".

ولأن اقتصاد تونس يمر بظروف سيئة، رأى الخبير أن "المفاوضات القادمة التي ستجرى يوم 15 أبريل، ستكون الأصعب، وهي غير مضمونة النتائج".

وفي 26 فبراير الماضي دعا صندوق السلطات التونسية إلى ضرورة خفض فاتورة الأجور (تبلغ 17.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) والحد من دعم الطاقة وإعطاء أولوية الإنفاق لقطاعات الصحة والاستثمار والحماية الاجتماعية. وانكسرت الاقتصاد بنسبة 8.8 العام الماضي، ويتوقع صندوق النقد نموا إيجابيا بنسبة 3.1 في المئة العام الحالي.

وأكد جبنون أن "تونس مطالبة بتقديم حزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية، فيها خارطة طريق واضحة نحو الاستقرار السياسي وتعديل الوضع الاجتماعي وتجاوز الأزمة الاقتصادية". وحسب قول الخبير، في حال فشلت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي،



مزاج شعبي متخوف من الإصلاحات

شركات إعادة التأمين تتحمل تكاليف تعطل حركة الملاحة في قناة السويس

وقال ماكينون عندما سُئل إن كانت المطالبات قد تصل إلى المستويات العليا من الغطاء التأميني بين 2.1 ونحو 3.1 مليار دولار "نحن على ثقة من أننا لسنا في ذلك النطاق على الإطلاق". وتابع "ليست تلك لحظة حياة أو صوت لقطاع الحماية والتعويض. قد تكون مطالبة ضخمة لكن هيكلنا يسمح لنا بالتعامل مع المطالبات الضخمة". وقال المحللون لدى دي.بي.آر.أس مورنجستار إن إجمالي الخسائر المؤمن عليها "سيظل في المتناول في ضوء أن إغلاق القناة كان لفترة قصيرة نسبيا". كانت لويديز لندن قالت إن الحادث سيسفر على الأرجح عن "خسارة كبيرة" لسوق التأمين وإعادة التأمين التجاري لن تقل عن 100 مليون دولار.

وكان أسامة ربيع رئيس هيئة القناة قال الشهر الماضي إن الخسائر والأضرار الناجمة عن جنوح السفينة إيفر غيفن قد تصل إلى حوالي مليار دولار، لكن الرقم الدقيق سيوضح بعد التحقيقات، التي من غير الواضح متى تكتمل. وسيغطي النادي البريطاني أول عشرة ملايين دولار من خسائر الحماية والتعويض. وما يزيد على ذلك، ستغطيه محفظة أوسع من نوادي الحماية والتعويض بما يصل إلى 100 مليون دولار، ثم يحل دور شركات إعادة التأمين مثل لويديز لندن بما يصل إلى 2.1 مليار دولار. وتساهم نوادي الحماية والتعويض ضمن جزء إضافي قدره مليار دولار من الغطاء التأميني.

الأطراف الثالثة في مسائل مثل الإضرار بالبيئة والإصابات البشرية. وتغطي خطط تأمين منفصلة الأضرار المادية التي قد تلحق بجسم السفينة أو معداتها. وقال آلان ماكينون، مدير المطالبات لدى نادي الحماية والتعويض البريطاني، الجهة المؤمنة على إيفر غيفن، إن النادي يتوقع مطالبات بحق مالك السفينة من هيئة القناة عن الأضرار المحتملة وفقد الإيرادات، فضلا عن مطالبات من بعض مالكي السفن التي تعطلت رحلاتها. وأبلغ رويترز "توقع تلقي مطالبة من السلطات المصرية قريبا وأن تتوالى مطالبات مالكي السفن الأخرى على مدار الأشهر المقبلة".

لندن - قالت مصادر بقطاع التأمين إن شركات إعادة التأمين ستتحمل معظم تكاليف أزمة السفينة الجانحة التي عطلت حركة المرور بقناة السويس، وبمدفوعات من المتوقع أن تصل إلى مئات الملايين من الدولارات. وأصبحت سلاسل الإمداد العالمية بحالة من الارتباك عندما جنحت السفينة (إيفر غيفن) البالغ طولها 400 متر في القناة يوم 23 مارس، لتستغرق فرق الإنقاذ المتخصصة نحو أسبوع لإعادة تعويمها. وأثر إغلاق القناة على نحو 400 سفينة، واضطر البعض إلى الدوران حول أفريقيا من أجل توصيل الإمدادات إلى الأسواق العالمية. وغالبا ما يكون لدى السفن تأمين حماية وتعويض، يغطي مطالبات